معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

بقلم: عبد السلام م. المغراوي

السياسة الأجنبية الأميركية والتجديد الإسلامي

موجز

- ما زالت الولايات المتحدة تفتقر إلى استراتيجية متكاملة ومستدامة لمواجهة التطرف الديني في العالم الإسلامي. فقد فشل صانعو السياسات في إدراك أن التحدي لا يتمثل فحسب في صراع مع الغرب، بل ينطوي كذلك على تحولات عقائدية داخل العالم الإسلامي. وأدت هذه التحولات إلى اندلاع معركة كبرى من أجل مستقبل الإسلام كعقيدة وحضارة.

- إن أهم مبادرة منفردة يمكن أن تقوم بها الولايات المتحدة لمكافحة التطرف الإسلامي تتركز في مساندة «التجديد الإسلامي»، وهي حركة اجتماعية وسياسية وفكرية متفرقة ولكنها آخذة في النمو هدفها الإصلاح العميق للمجتمعات ونظم الحكم في الدول الاسلامية. فالولايات المتحدة يجب أن تخاطب الإسلام المعتدل لأن جوانب أساسية في هذا الدين تنطوي على إمكانيات هائلة لإحلال الاعتدال والتحديث، وهي إمكانيات غابت عن أنظار صانعي السياسة حتى الآن.

- إن الجهود التي بذلت في السابق للتصدي لتحديات العالم الإسلامي كانت في الغالب متناقضة فيما بينها وكانت تعمل لخدمة أغراض متعارضة. وثمة سوء فهم واضح للثقافة السياسية للمنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الإرهاب، والتطرف، والإصلاح السياسي. وقد أدى التعاون الأمني مع أنظمة استبدادية لمواجهة التهديد الإرهابي إلى تعزيز المواقف السلبية تجاه الولايات المتحدة وسياساتها.

- يحتمل لجهود النهوض بالديمقراطية أن تمكن الأصوليين من تولي زمام الأمور في العديد من الدول الإسلامية. وبالرغم من أن الانتخابات الحرة أمر مرغوب فيه من حيث المبدأ،

نبذة عن التقرير

هذا التقرير جزء من «مشروع التجديد الإسلامي: ترجمة الأفكار الإصلاحية الإسلامية إلى سياسات ملموسة» في إطار مبادرة العالم الإسلامي التابعة لمعهد السلام الأميركي. ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في «حشد المعتدلين» في العالم الإسلامي، بتوسيع نطاق الدعم المجتمعي للتحديث الإسلامي حول رؤية متماسكة، وترجمة هذه الرؤية إلى عقود اجتماعية قابلة للاستمرار ومؤسسات قابلة للدوام وسياسات ملموسة. ويتضمن المشروع تجميع قاعدة بيانات لشبكات التحديث الإسلامي حول العالم، وتنظيم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة والبلدان التي يشكل فيها المسلمون أقليات مهمة.

إن نقطة النقاش الرئيسية في هذا التقرير هي أن مشكلة «التطرف الديني» في العالم الإسلامي تمثل تحديا عقائديا وأن أفضل وسيلة للتصدي له هي من خلال الاستناد إلى تقاليد الإسلام الإنسانية والتقدمية. ويود المؤلف أن يتوجه بالشكر إلى دانيال برومبرغ، ومايكل كوفمان، وديفيد سموك، وبول ستيرز، ومنى يعقوبيان، على تعليقاتهم على المسودات الأولى لهذا التقرير. ويتحمل المؤلف المسؤولية عن أي نقائص فيه.

انضم د. عبد السلام المغراوي إلى المعهد في منصب مدير مبادرة العالم الإسلامي في عام ٢٠٠٤ وتركز أبحاثه وأعماله المنشورة على الدين والسياسة والإصلاح في المجتمعات الإسلامية والصلات بين الإرهاب والعنف السياسي وفراغات السلطة. ويحمل درجة الدكتوراة في السياسة المقارنة من كلية العلوم السياسية بجامعة برنستون.

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

تقرير خاص رقم ١٦٤ ، يوليو/تموز ٢٠٠٦

المحتويات

مقدمة	٢
سياسات الولايات المتحدة الراهنة	٤
معنى التجديد الإسلامي	٦
حركة قابلة للدوام ثقافيا	٧
تراث فلسفي قوي	٧
تداعيات على السياسة الأميركية	٨
خلاصة	٩
توصيات	١٠

فإنها قد لا تمثل أفضل الآليات لتسوية القضايا السياسية الجوهرية، خاصة وان شكوكا عميقة مازالت قائمة تجاه هياكل السلطة الرسمية في المجتمعات المسلمة.

- يسعى التجديد الإسلامي إلى استرداد التراث الديني من الجماعات المتطرفة والسلفية والأصولية. ويمكن لدعاة الإصلاح اليوم أن يستندوا في ذلك إلى تاريخ طويل وتراث ثقافي عريق. فمنذ الفترة الأولى للإسلام، عندما نظر النبي محمد إلى نفسه كمصلح ديني، حتى اعتماد القانون الحديث العام والدولي، أظهر الإسلام أنه ينطوي على إمكانية عظيمة للتكيف والتحديث. وهذه الحركة الآن تقف على أرض صلبة ولديها القدرة على تحقيق التماسك بين كوكبة من الأفكار الإصلاحية بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية.

- إن السياسة الأميركية بمقدورها ترجيح كفة الميزان بين التفسيرات المتطرفة والحديثة للإسلام، وأن تنتهز فرصة سانحة عظيمة للقيام بدور بناء. وينبغي أن تسعى استراتيجية الولايات المتحدة إلى مساندة حركة التجديد، التي يمكن أن تحقق الإصلاح الإسلامي وتعبئ الأوساط المسلمة ضد التطرف الديني.

- ينبغي أن تشمل أولويات السياسة النهوض بالأعمال والأفكار الداعية للتحديث الإسلامي، ومخاطبة الأطراف الإسلامية المعتدلة الناشئة على أسس معيارية، والتركيز بدرجة أكبر على الإصلاحات الاجتماعية والتعليمية والدينية. ومع ظهور شقوق التصدع بجلاء بين الجانبين، بدأت الوكالات الأميركية بالفعل في اتخاذ المواقف من خلال دعم الزعماء الإسلاميين المعتدلين والوقوف معهم ضد الآخرين.

مقدمة

بعد قرابة خمس سنوات من أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، ما زالت الولايات المتحدة تفتقر إلى استراتيجية متكاملة ومستدامة لمجابهة التطرف الديني في العالم الإسلامي. فالتحديات في العراق وعدم استقرار الوضع في أفغانستان تثير الشكوك حول قوة الزخم الحالي «للحرب العالمية على الإرهاب». بل إن فرص نجاحات الإسلاميين المتشددين في الانتخابات البرلمانية تضعف من الأمل في أن تشجيع الديمقراطية سيقود إلى أنظمة معتدلة وعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة. كما أن مساعي كسب «القلوب والعقول»من خلال الدبلوماسية العامة لم تتمخض عن نتائج ملموسة. وقد أظهر مسح أجرته مؤسسة بيو (Pew Global Attitudes)، في يونيو/حزيران ٢٠٠٦، أن المواقف السلبية تجاه الولايات المتحدة ما زالت منتشرة على نطاق واسع في خمس من البلدان الإسلامية المعتدلة تقليديا (اندونيسيا، الأردن، لبنان، باكستان وتركيا).

إن الشيء الغائب في سياسات الولايات المتحدة هو الإدراك بأن التحدي لا يأتي فحسب من الصراع مع التحديث الغربي، بل يأتي أيضا من الصراعات العقائدية داخل العالم الإسلامي نفسه. فهناك معركة محتدمة وذات جذور تاريخية داخل الإسلام بين دعاة التحديث والإسلاميين الراديكاليين. وفي أعقاب الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، أطلقت الأنظمة السنية المحافظة نموذجها الخاص للإسلام المتزمت، وذلك لمجابهة النفوذ العقائدي المتنامي والدينامية السياسية للثورة الشيعية. وقد استطاع السخاء المالي السعودي والمذهب الوهابي، الذي يدعو إلى تفسير حرفي تعاليمي ومتزمت للقرآن، أن يؤثر في الرد السني على التحدي الشيعي.

عزز المتطرفون السنيون من نفوذهم خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب سوء الأداء الاجتماعي والاقتصادي والطابع القمعي للأنظمة السياسية المسلمة. وتبين تقارير التنمية الإنسانية العربية الثلاثة التي أصدرتها الأمم المتحدة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، تأخر الجزء العربي من العالم الإسلامي وراء المناطق الأخرى في الفرص الاجتماعية والمعرفة و الحكم الصالح.[١] ومن المشكلات الخطيرة أيضا تفتت السلطة الدينية في الإسلام السني وتردد علماء الدين أو عجزهم عن إعادة تفسير التعاليم الإسلامية. ونظرا لعدم وجود سلطة مؤسسية، مثل البابوية الكاثوليكية، وسيادة «ولاية الفقيه» الشيعية، فإن أي عالم قانوني مستقل أو واعظ مبجل، أو حتى متطرف، يستطيع إصدار فتوى . وبالرغم من أن الغالبية الساحقة من الفتاوى الصادرة في أي يوم من الأيام تمس أمورا دنيوية وليس لها علاقة بالسياسة أو العنف، فإنها تقوّض من سلطة المؤسسات الدينية الرسمية، التي تستغل بدورها»فوضى الفتاوى» لاحتكار الاجتهاد، أي التفسير العقلاني، وتقييد نطاقه.

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي المعيارية، التي غالبا ما تعتبر الحل الأفضل لمشكلات العالم الإسلامي، ضرورية، ولكنها لم تعد كافية للتصدي لأزمة بهذا الحجم. وربما استطاعت البيئة السياسية الأكثر تحررا والحوافز الاقتصادية أن تعزز من الاعتدال العقائدي لو كانت طبقت منذ عقود ماضية.

أما اليوم، فالمعركة الكبرى تدور حول روح الإسلام، وسوف تتطلب إصلاحات جوهرية ومعيارية ومؤسساتية. والذي سيقرر نتيجة هذا النزال الديني والعقائدي هو ميزان القوى والنفوذ بين الإسلاميين الراديكاليين، الذين يصرون على فرض شكل متزمت من الإسلام من خلال العنف و الترهيب، والمسلمين المعتدلين، الذين يهدفون إلى تجديد الإسلام من الداخل.

إن أهم مبادرة منفردة يمكن أن تقوم بها الولايات المتحدة لمكافحة التطرف الإسلامي تتمثل في مساندة «التجديد الإسلامي»، وهي حركة حديثة اجتماعية وسياسية وفكرية متفرقة ولكنها آخذة في النمو، تهدف إلى زرع الأعراف الحديثة، والتصدي لاحتياجات الحياة الحديثة بالاستناد إلى التقاليد الإسلامية. وهدفها الإصلاح العميق للمجتمعات الإسلامية ونظم الحكم فيها. وبالرغم من أن مختلف الفاعلين المشاركين لا يشكلون حركة متجانسة عقائديا وملتزمة بشكل موحد، فأنهم يتبنون برامج عمل متشابهة ويتمتعون بتأييد اجتماعي مهم. ويمكن أن تضم هذه الحركة الجماعات النسائية، مثل شبكات «أخوات في الإسلام» في اندونيسيا وماليزيا، «ومنتدى المرأة العربية»، «والكرامة: المحاميات المسلمات من أجل حقوق الإنسان»، أو الجماعة التقدمية المجهولة الهوية من النساء المسلمات التي نشرت وثيقة: «نطالب بحقوقنا: دليل تدريس حقوق الإنسان للنساء في المجتمعات المسلمة». وتشمل الحركة الأحزاب الإسلامية المعتدلة، مثل أحزاب الوسط في مصر والأردن التي تدعو إلى «الإصلاح الذاتي»، وحزب العدالة والتنمية في كل من تركيا والمغرب، وكلاهما يعرّف نفسه كفاعل سياسي حديث يتبنى مواقف إسلامية تقدمية. وتضم كذلك مئاتاً من شبكات الدفاع عن الديمقراطية النشطة (مثل مجلس الديمقراطية الإسلامية في الفلبين، ومركز دراسة الإسلام والديمقراطية في الولايات المتحدة، أو المركز الدولي للإسلام والتعددية في اندونيسيا)، ومواقع الإنترنت الحية التي تعزز الاتصال الدولي ونشر الأفكار الإسلامية التقدمية (Liberal Islam Network, Liberal Islam.net, IslamOnline.net, ProgressiveIslam.org)

تتكون حركة التجديد الإسلامي عموما من أربع مجموعات عريضة. فهناك مجموعة دعاة «الإسلام المدني» وهي تضم منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن المساواة للمرأة وحقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضايا الاجتماعية المماثلة، ولكنها لا تطالب علانية بأي سلطة سياسية. وتستشهد هذه المجموعة بالتعاليم التقدمية للإسلام، وتدعو الأنظمة إلى تنفيذ الإصلاحات واحترام الحقوق الأساسية. ويشمل دعاة «الإسلام والديمقراطية»، الأحزاب والحركات التي لا ترى تعارضا بين القيم والتعاليم الإسلامية والمبادئ الديمقراطية الحديثة. وتنادي هذه المجموعة بالمشاركة في العملية السياسية بهدف الوصول إلى السلطة وتطبيق الإصلاحات السياسية على أساس مبادئ إسلامية. أما دعاة «الإصلاحات من داخل الإسلام» فتضم الشخصيات الدينية القيادية، وعلماء الدين، والمؤسسات الأكاديمية التي تدعو إلى إعادة تفسير التعاليم الإسلامية، وإلى قراءة تاريخية للإسلام والقرآن، وتحديث المعرفة الإسلامية. ثم هناك الدعوة إلى «إسلام التحديث الثقافي»، التي نشأت أساسا بين الطوائف المسلمة التي تعيش في الغرب. وهذه الجماعات والمنظمات القائمة خارج العالم الإسلامي، والتي تحاول خلق «هوية إسلامية غربية» لا ترى توترا بين أن يكون المرء مسلما ومواطنا في ديمقراطية غربية. والواقع أن ما يربط بين هؤلاء الفاعلين المتنوعين هو التزامهم بتحديث المؤسسات والتقاليد والممارسات الإسلامية.

في بعض الحالات، تتضمن حركة التجديد الإسلامي أيضا الحكومات. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، يسوق رئيس الوزراء عبد الله بدوي التراث الديمقراطي الإسلامي العريض والقوي في بلده كنموذج عند الدعوة إلى الاعتدال الديني في العالم الإسلامي كله. وفي المغرب، طبقت الملكية تفسيرات تقدمية لنصوص محددة في الشريعة الإسلامية لإصلاح قانون الأسرة ومنح المرأة حقوقا مدنية متساوية في عام ٢٠٠٤. وفي جهد موازٍ، فتحت الحكومة واحدة من أعرق المعاهد الدينية أمام النساء، وتخرج فيها زهاء خمسين إماما وواعظا من النساء (مرشدات) في عام ٢٠٠٦، والتحق بالمعهد ستون أخريات في ذلك العام. وهذا سابقة في التاريخ الإسلامي وانفتاح رئيسي في مجتمع محافظ كانت المرأة فيه مبعدة عن المجال العام. وبفضل قيام وزارة التعليم بتنقيح المناهج والكتب الدراسية، أصبح أطفال المغرب يتعلمون الكثير عن الحرية الدينية والتسامح الديني والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، والمساواة بين الجنسين. وتستعين الوزارة في هذه التنقيحات بالمعاهدات الدولية والمبادئ الإسلامية معا. ولتنفيذ هذه الإصلاحات، انتقت الملكية اللغة بعناية لشرح التغييرات وإشراك المجتمع المدني، وعلماء الدين، والأحزاب السياسية والحكومة والبرلمان.

إن الولايات المتحدة في وضع جيد لمساندة هذه الحركة ومخاطبة وإشراك الإسلام «المعتدل». وعلى النقيض من المفاهيم الشائعة في الغرب، فإن كلمة «معتدل» تصف بدقة الغالبية الساحقة من المسلمين الذين ينبذون الإرهاب، ويتوقون إلى العدالة، والحكم الصالح الذي يخضع للمساءلة، ويقدرون التقاليد الإسلامية حول الأسرة والمعرفة والرفاه. ومن الأحاديث النبوية التي يشيع الاستشهاد بها حديث يقول «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة، إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له». ولا شك أن التركيز على هذه الجوانب في الإسلام تقلل من شأن «رسالة الكراهية واليأس والتدمير» التي يطلقها المتطرفون. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الجوانب من الإسلام تنطوي

على إمكانية هائلة لخدمة الاعتدال الديني الذي تحتل الولايات المتحدة وضعا أفضل لفهمه وتقديره من أوروبا العلمانية أو الصين الشيوعية أو روسيا القومية، أو الحكومات القمعية بالمنطقة. فالولايات المتحدة، من بين جميع الديمقراطيات الليبرالية، بها أوسع دعم اجتماعي وسياسي للانتماء الديني والشخصيات والمؤسسات الدينية، والجمعيات الخيرية ذات القاعدة الدينية، وحتى للسياسات التي تدعو إلى الفضيلة. ومع ذلك، فإن واضعي السياسات والاستراتيجيين الأميركيين غابت عن أنظارهم هذه الجاذبية الأخلاقية للإسلام.[٢]

تستطيع الولايات المتحدة أن تساند الإصلاحات في العالم الإسلامي بإعادة تركيز برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومشروعات الديمقراطية ومبادرات الدبلوماسية العامة التي تطبقها حاليا، وذلك لإيلاء المزيد من الاهتمام للصراعات العقائدية المستمرة. ومن المرجح أن تنجح هذه الإصلاحات — أكثر من تغيير نظام الحكم بالقوة، أو الانتخابات الديمقراطية، أو التسويق الماهر للسياسات الخارجية الأميركية — في بناء مجتمعات إسلامية منفتحة وسلمية وعلاقات طيبة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

يناقش هذا التقرير عدم كفاية السياسات الجارية نحو العالم الإسلامي في ضوء النزاع العقائدي الداخلي الحاصل فيه. ثم نباشر بعد ذلك إلى تطوير فكرة «التجديد الإسلامي». ويقدم القسم الثالث توصيات محددة موجهة لحكومة الولايات المتحدة وغيرها من الفاعلين الدوليين.

ملاحظة تعريفية. نستعمل كلمات «الإسلامية» و «المتطرفة» و «المعتدلة» في المعاني التالية: تسعى الأحزاب والحركات السياسية «الإسلامية» إلى إثبات شرعية نظام سياسي أو الإطاحة به على أساس تفسيرها للمبادئ الإسلامية. وتلجأ الجماعات «المتطرفة» إلى العنف باسم مبادئ السلف الصالح وعلى أساس تفسير حرفي للقرآن. أما الأحزاب والحركات «المعتدلة» فهي تقبل وتطبق التفسير العقلاني البشري للمبادئ أو الشريعة أو السوابق الإسلامية. وهم لا يرون تناقضا بين المشاركة في العملية السياسية الحديثة والقيم الإسلامية. ويوجد داخل هذه المعسكرات أوجه تباين عقائدي ودرجات متفاوتة من «التطرف» «والاعتدال» التي هي نتاج لعلاقات القوة المحلية.

سياسات الولايات المتحدة الراهنة

منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، طرح الكثير من الأفكار والمبادرات من أجل التصدي للتحديات الناشئة من العالم الإسلامي. وحظيت ثلاثة جهود باهتمام خاص من إدارة بوش وفي الخطاب العام: الحرب العالمية ضد الإرهاب، ومبادرة الشراكة للشرق الأوسط للنهوض بالإصلاح الديمقراطي، وحملة الدبلوماسية العامة لتحسين صورة أميركا في العالم الإسلامي.

إن مكونات هذه الجهود وأهدافها المعلنة غالبا ما تتصارع فيما بينها. فالحرب العالمية ضد الإرهاب، على سبيل المثال، تتطلب تعاون الأجهزة الأمنية التي تشكل العمود الفقري للأنظمة الاستبدادية في البلدان الإسلامية. والواقع أن هذا التعاون يقوّض كلا من الطموحات الديمقراطية والجهد الرامي لتغيير المواقف السلبية تجاه الولايات المتحدة في العالم الإسلامي. وتتعارض هذه المبادرة مع الأهداف الرئيسية لمبادرة الشراكة للشرق الأوسط: ألا وهي الحث على الإصلاحات السياسية والانتخابات الحرة. ولكن الانتخابات الحرة في بعض الدول يحتمل أن تأتي بالإسلاميين الأصوليين إلى السلطة، وهي نتيجة تتعارض على ما يبدو مع استراتيجية مكافحة الإرهاب، التي تعتبر مختلف الجماعات الإسلامية مصدر تهديد واحد ضخم، بغض النظر عن الحوافز السياسية والعقائدية والاستراتيجية لتلك الجماعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى المهام الرئيسية للدبلوماسية العامة هي التقليل من شأن رسالة المتطرفين من خلال تشجيع الأصوات المعتدلة ذات المصداقية. ولكن هذه الأصوات تصدر من الأحزاب أو المنظمات الإسلامية المعتدلة التي غالبا ما تخضع للملاحقة من الحكومات المحلية، وربما لن يمنح أعضاؤها أبدا أي تأشيرة لدخول الولايات المتحدة أو يسمح لهم بدخولها.

كما أن استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي تنم عن سوء فهم لثقافاته السياسية. والحرب على الإرهاب مثال رئيسي على ذلك. فلأن الاختلافات العقائدية والسياسية بين الجماعات الإسلامية ما زالت غير مفهومة جيدا أو أنها عميقة لدرجة يصعب معها الانتباه إليها، فقد كان هناك اتجاه لاستعمال مصطلحات مثل «الجهاديين» أو «السلفيين» أو «المتطرفين» بغض النظر عن السياق. غير أن الأدلة العملية من بلدان مختلفة تشير إلى وجود نمط ملحوظ من الراديكالية العقائدية، وتحول مواز إلى العنف في كل مرة تتعرض فيها الأحزاب الإسلامية ذات البرامج الإصلاحية للإضعاف. ولا شك في أن إدراك هذه الأنماط وهذه التحولات هو أمر مهم لفهم التطرف العقائدي ولمكافحة الإرهاب.

على سبيل المثال، ظهرت أول جماعة عنف راديكالية في العالم الإسلامي خلال القرن العشرين نتيجة للانقسام الذي حصل داخل تنظيم الأخوان المسلمون في مصر إبان السبعينات، ذلك أن أفراد جماعة التكفير والهجرة انشقوا عن تنظيم الأخوان المسلمين بعد أن رفضت الحكومات المصرية المتعاقبة برنامجه الإصلاحي وقتلت زعماءه أو زجتهم في السجون. وكان هدف الجماعة، بالإضافة إلى محاربة نظام الحكم، «تطهير» المجتمع المصري من خلال التكفير، وهو مبدأ يتسم بالعنف ويوجه ضد من تزعم الجماعة أنهم مسلمون مرتدون. وقد مهد هذا الانشقاق العقائدي الرئيسي عن الحركات الإصلاحية الإسلامية التقليدية السبيل أمام نشوء تحالف قوي مع السلفيين ومع برنامجهم العالمي. والجدير بالذكر أنه من نتاج هذا الانقسام العقائدي ظهر المصريان أيمن الظواهري، الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، والشيخ عمر عبد الرحمن، الإمام الضرير الذي أدين بتهمة التخطيط لتدمير مركز التجارة العالمي في عام ١٩٩٣. وقد تزعما حركة الجهاد الإسلامي وجماعة الجهاد، اللتين انشقتا أيضا عن تنظيم الإخوان المسلمين في السبعينات.

ويمكن النظر في مواقف أخرى إلى نمط الاستبعاد السياسي، والتحول إلى الراديكالية العقائدية، وما ترتب على ذلك من روابط بين الجماعات التي تحارب «الكافرين» المحليين، والسلفيين الذين يحاربون «الكافرين» الخارجيين. فقد أدى حظر جبهة الخلاص الإسلامي في الجزائر، بعد انتصارها في الانتخابات المحلية والوطنية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، إلى ظهور منظمتين من منظمات العنف، هما الجماعات الإسلامية المسلحة وجماعة الوعظ والقتال السلفية. وقد تبنت كلتاهما عقيدة تكفيرية كانت وراء العديد من عمليات قتل المدنيين خلال التسعينات. وكانت واحدة منهما على الأقل على صلة بالشبكات الإرهابية الدولية.

يفسر نفس الانقسام ظهور جماعتين مغربيتين، هما جماعة الصراط المستقيم والجماعة السلفية للوعظ والقتال، كما يفسر روابطهما بالإرهاب العالمي، ولقد أدين أعضاؤها في التفجيرات الإرهابية في مدريد والدار البيضاء. فعندما فشل حزب العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية الإصلاحيين في تحقيق تقدم كبير خلال حركة الانفتاح السياسي الذي قاده ملك المغرب في التسعينات، ظهرت جماعات تكفيرية عديدة في فاس وسلا وطنجة والدار البيضاء. وفي عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، اغتال المتطرفون أكثر من ١٦٦ مدنيا خلال «محاكمات الردة» التي نظمت بصورة غير قانونية في المغرب. وتبين هذه الأمثلة أنه لفهم التطرف الديني في العالم الإسلامي، فلا بد من أخذ التحولات والنزاعات العقائدية في الحسبان. ولكن نظرا لأن الحرب العالمية على الإرهاب ليست مركزة تركيزا دقيقا، جمع المحللون كل هذه الجماعات المختلفة تحت اسم واحد و بذلك عززوا من سيطرة المعسكر الجهادي السلفي.

إن سياسات الترويج للديمقراطية في المنطقة تنم هي الأخرى عن نقص في الفهم، ذلك أن معادلة الإصلاحات الديمقراطية بالانتخابات البرلمانية تفترض تمتع المؤسسات السياسية الرسمية بالشرعية الذاتية باعتبارها ساحة يستطيع فيها الفاعلون الوطنيون أن يتفقوا حول المصالح وأن يتوصلوا إلى حلول حول النزاعات التي تواجه المجتمع. غير أن كل مسح أجري في المجتمعات الإسلامية، بما فيها البلدان العربية وغير العربية والأفريقية والآسيوية، يوحي بأن لدى هذه المجتمعات شكوك عميقة وواسعة الانتشار من السلطة السياسية الرسمية.[٣] ومن غير المرجح أن يتلاشى هذا الشك مع التحول الديمقراطي للعملية السياسية. وطوال التاريخ الإسلامي، لم يتمتع الزعماء السياسيون بنفس القدر من الاحترام الذي منح تقليديا لعلماء الدين، والرؤساء القبليين، أو المتصوفين الذين ظلوا على منأى من السلطة الحكومية.

وأحد الدروس التي يمكن الخروج بها من العراق، مثلا، هي أن العملية السياسية الرسمية، التي تفضل حكم الأغلبية على الإجماع العام التقليدي، ربما لا تعتبر أفضل آلية لحسم القضايا الجوهرية التي تحدث الانقسام. فالمجالس الدينية، والرؤساء القبليون، والقادة ذوو الشخصيات الجذابة، والجمعيات المحلية، والهيئات غير الرسمية الأخرى، يمكن أن تكون أكثر فاعلية في تعزيز الشرعية السياسية من خلال التشاور العام والتفاوض والتنازلات.

ختاما، يجب أن تذهب الجهود الرامية لتحسين صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي إلى حد أبعد من مجرد التأثير على الرأي العام الإسلامي من خلال تحسين الاتصال. فلا يمكن أن نفترض أن المسلمين سيبدلون من مواقفهم إذا قامت الولايات المتحدة ببساطة بتغيير تغليف سياساتها وقيمها.

هناك حاجة إلى رؤية جديدة واستراتيجية كبرى لخدمة المصالح المشتركة للولايات المتحدة والعالم الإسلامي. ويجب أن يكون في قلب هذه الرؤية وهذه الاستراتيجية فكرة التجديد الإسلامي بواسطة العلماء والمفكرين المسلمين الراعين للتحديث لمنفعة المجتمعات الإسلامية. والواقع أن هناك نقاط اتصال بين الجانبين، فالولايات المتحدة يمكن أن تساعد نفسها من خلال مساعدة العالم الإسلامي.

معنى التجديد الإسلامي

يصف اصطلاح «التجديد الإسلامي» عملية منهجية لمراجعة وترشيد المبادئ والمؤسسات والمعتقدات والممارسات الإسلامية، ويلعب الكثير من الأفراد والمؤسسات دورا فيها. وبالرغم من أن جهودهم ليست مترابطة رسميا، إلا أنها تتلاقى حول مراكز البحث والدارسين الفرديين والشخصيات الدينية المنادية بالتحديث، والمنظمات الدينية المعتدلة، والأحزاب السياسية، ومواقع الانترنت الناشطة المنتشرة في العالم الإسلامي، وجماعات الشتات الإسلامية في الغرب. ومع أن هذه الجهود متفرقة جغرافيا وينقصها برنامج متماسك، فإن لها غرضين رئيسيين يجمعان بينها: أولهما استرداد التراث الإسلامي من رجال الدين التقليديين (المرتبطين بدول ذات نظم استبدادية) والجماعات الإسلامية المتطرفة (العازمة على شن حرب مقدسة ضد الغرب وضد المجتمعات الإسلامية «الفاسدة» والحركات الأصولية التي تهدف إلى تطبيق نصوص الشريعة الصارمة عند وصولها إلى الحكم من خلال الانتخابات الديمقراطية أو من خلال الدعوة الدينية الموجهة إلى إخوانهم المسلمين لكي يسيروا حسب المبادئ الإسلامية). إن خطوط التصدع الرئيسية بين المصلحين الإسلاميين المنادين بالتحديث والإسلاميين الراديكاليين تشمل أشياء مثل مصادر القانون في البلاد، ودور الدين في الحياة العامة، والمساواة بين الجنسين، وأسس الحكم، والتوازن بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية، والعلاقات مع الأديان الأخرى).

أما الهدف الثاني للمصلحين فيتمثل في تكييف المبادئ والقيم والمؤسسات الإسلامية مع ظروف العالم الحديث مع الاعتراف بأهمية الإسلام كإطار مرجعي ثقافي.

إن فكرة «التجديد الإسلامي»، في السياق الغربي، تثير في الأذهان حركة الإصلاح الديني المسيحية. ولكن هذه المقارنة التي يتكرر استعمالها تتطلب كلمة تحذير. فالإسلام، في المقام الأول، ليس له كنيسة يتعين إصلاحها وفصلها عن الدولة، وليس به زعيم ديني واحد مثل البابا، بحيث يمكن للعلماء الدينيين أن ينشقوا عليه. وعلاوة على ذلك، فإن تاريخ الإصلاح المسيحي لم يكن مستقيما أو متماسكا كما يفترض تقليديا. فالمقارنة أو القياس يجب أن يحددا الموقع الجغرافي والسياق التاريخي، والإطار الاجتماعي لمختلف حركات الإصلاح المسيحية في أزمنة مختلفة وأماكن مختلفة. وأخيرا، وبالرغم من أن المقارنة مع الإصلاح المسيحي قد تسهل من فهم الظروف التي يمر بها العالم الإسلامي، فإنها يمكن أن تثير توقعات سياسية كاذبة وافتراض مراحل تطورية خاطئة.[٤]

وفي نفس الوقت، ربما أثارت فكرة «التجديد الإسلامي» في الفهم الغربي الشائع شبح الأصولية الإسلامية مغلفا بلباس قانوني. ولذلك، يجب أن نميّز حركة التجديد الإسلامي عن كل من الأحزاب الإسلامية المحافظة التي تسعى إلى تطبيق الشريعة من خلال انتخابات ديمقراطية، والأحزاب الإسلامية الأكثر اعتدالا التي تدعو إلى برنامج اجتماعي وسياسي حديث. فالأحزاب الإسلامية المحافظة تستخدم العملية السياسية الحديثة كوسيلة سلمية لإنشاء الدولة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي والمجتمع الإسلامي وإضفاء الشرعية عليها جميعا. وبالرغم من أن الأحزاب الإسلامية المعتدلة لها وجهة تقدمية، ولا تنادي بالتطبيق الصارم للشريعة، فإن هدفها الرئيسي ما زال بلوغ السلطة السياسية. وقد ينطوي ذلك على بناء تحالفات مع المحافظين الدينيين، وتقييد الحقوق الديمقراطية الأساسية عند الاقتضاء. وهكذا، فبدون رؤية عالمية واسعة تتسم بالتحديث، فإنه حتى المعتدلين قد يعودون إلى احتضان إيديولوجيات شعبوية محافظة لحشد الأصوات خلال الأزمات الداخلية أو الخارجية الشديدة (مثلما حدث في بنغلاديش في ١٩٩١، واندونيسيا في ٢٠٠٤، وماليزيا في ١٩٩٩، وباكستان في ١٩٩٠ و ١٩٩٣، وتركيا في ١٩٩٥ و١٩٩٩).

إن «التجديد الإسلامي»، كاستراتيجية، يمكن أن يحقق التماسك بين كوكبة مهمة ولكنها متفرقة من الأفكار الإصلاحية الإسلامية، وربطها ببرنامج سياسي يتضمن إصلاح قوانين الأسرة بغية إعطاء النساء حقوقا متساوية، ومراجعة الكتب المدرسية لتدريس حقوق الإنسان والتعددية الدينية، وتحديث الجمعيات الخيرية والمدارس الإسلامية والتقاليد الاستشارية. إن هذه الحركة أصبحت حقيقة على أرض الواقع. ويعتبر مختلف المصلحين العرب والمسلمين، بما في ذلك جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات النسائية، أن القيم الإسلامية ذات الوجهة الحديثة وسيلة للدعوة إلى التغيير الاجتماعي والسياسي القائم على قاعدة عريضة.[٥] ويعد هذا التطور تطورا مشجعا ينطوي على إمكانية عظيمة للدور الأميركي في المنطقة.

حركة قابلة للدوام ثقافيا

استند المصلحون في العالم الإسلامي دوما إلى التقاليد الإسلامية. فمفاهيم التجديد والإصلاح والنهضة بها جذور ثابتة في التاريخ الإسلامي. وهكذا، فإن جهود الإصلاح الديني تواصل تقليدا طويل الأمد. ويمكن لحركة التحديث أن تستند إلى العديد من السوابق التاريخية.

ففي فترة الإسلام الأولى، كان النبي محمد نفسه أساسا مصلحا دينيا يحمل رسالة عدل اجتماعي. واهتمام الرسول بالحاجة إلى الإصلاح والتجديد مسجل في الحديث الشريف الذي يدعو المسلمين صراحة إلى تجديد عقيدتهم عند مطلع كل قرن.

وخلال القرون الوسطى، أدى التوسع الإسلامي من الجزيرة العربية في القرن السابع إلى آسيا وأوروبا وأفريقيا في القرن الثاني عشر إلى اتصال المسلمين بشعوب وثقافات عدة. وأطلقت التوسعات الإسلامية نقاشا عميقا، وهو نقاش مستمر في نواحي عدة، حول مقدرة المسلم على التكيّف مع الاحتياجات والثقافات والمجتمعات المتغيرة. وكان التراث المهم الذي تركته هذه العملية هو الاجتهاد، أي إعادة تفسير القرآن والسنة (شريعتا الإسلام الرئيسيتين). ويعتبر وجود المدارس الفقهية السنية الأربع (الحنفية والحنبلية والمالكية والشافعية)، بجانب المدرسة الشيعية الجعفرية والطرق الصوفية العديدة، دليلا على مرونة الإسلام وما ينطوي عليه تاريخيا من إمكانية للتكيف مع الاعتبارات الدنيوية والحاجات الروحية المتنوعة.

وفي الفترة الحديثة، كان على المسلمين أن يعدلوا أو يتجاوزوا الشريعة الإسلامية لتكييف دولهم ومجتمعاتهم مع الوقائع المتغيرة. فقد أجبر انهيار الإمبراطورية العثمانية وظهور الدول — الأمم الحديثة بعد الاستعمار الأوروبي، أجبر علماء الدين والفقه من المسلمين على إعادة التفكير في النظرية الإسلامية الكلاسيكية للعلاقات الدولية (السير) وتكييفها مع القانون الدولي العلماني.[٦] وبالرغم من أن معظم الدول في العالم الإسلامي ما زالت تعتبر نفسها جزءا من الأمة (المجتمع الإسلامي) وشرعت في تشكيل العديد من المنظمات الحكومية الدولية الإسلامية، فإنها احتضنت تماما فكرة السيادة الوطنية وتفاعلت الواحدة منها مع الأخرى على أساس القانون الدولي والأعراف الدولية، حتى عندما كانت هذه تتناقض مع الحجج القانونية الإسلامية الدولية.[٧]

وثمة سابقة مهمة أخرى هي تكييف التقاليد القانونية الإسلامية مع القانون العام الحديث. فباستثناء المملكة العربية السعودية، تستعير معظم الدول الإسلامية من القوانين الجنائية الأوروبية الحديثة. وكان الجانب من الشريعة الإسلامية الذي قاوم التغيير هو مجموعة التشريعات التي تنظم الأحوال الشخصية، مثل النكاح والطلاق والميراث وحضانة الأطفال. ولكن حتى في هذه الجوانب، كانت هناك انحرافات هامة عن الشريعة في بلدان مثل تونس والمغرب وتركيا واندونيسيا.[٨]

وهناك مجال ثالث تواءم فيه القانون الإسلامي والمؤسسات الإسلامية مع المعايير الدولية، وهو حقوق الإنسان. فقد أظهر العديد من الدراسات أن غياب تقدم ملموس في هذا المجال له علاقة بالسياسة أكثر منه بالدين.[٩] وفي النهاية، ولكي ينجح مشروع التجديد الإسلامي، فإن مفكري التحديث الإسلاميين من مختلف البلدان يحتاجون إلى مشاركة خبراتهم واستراتيجياتهم. ويتساوى في الأهمية «الإخصاب التهجيني للمواقف الراهنة»، الذي يمكن من خلاله أن تطبق الطرائق التي تكيّف القانون الدولي الوضعي والسيادة الوطنية على حقوق المرأة وحرية العقيدة وحقوق الإنسان.

تراث فلسفي قوي

يمكن لحركة التجديد الإسلامي أن تستند أيضا إلى الفلسفة السياسية الإسلامية التقدمية. فالكثير من المفاهيم الاجتماعية المهمة في الإسلام، مثل «المصلحة العامة» (الصالح العام) و«مصالح العباد» (خير الناس) «والعدل» (العدالة الاجتماعية) والرحمة (التعاطف في التعاملات الاجتماعية) «وأهل الذمة» (حقوق الأقليات الدينية) وفرض العين (قدرة البشر على التصرف بمسؤولية)، تسري بوضوح على المجتمع الحديث. كما أن أفكار «الإجماع» «والشورى»، «والعقد» «والحق»، «والنسخ» (أي تغيير أو إبطال القوانين القائمة أو الأوامر القرآنية) «والتلفيق» (الاختراع) «والقياس» (التفكير العقلاني بالقياس فيما وراء الدلائل النصية)، «والاجتهاد»، تقدم جهازا سياسيا نظريا هائلا لتنقيح الأحكام البالية وإعطاء الشرعية لنظام حكم صالح حديث ويخضع للمساءلة. وأخيرا، فإن القيم المفروضة بقوة الدين، مثل حماية الحياة البشرية والممتلكات الشخصية، والنزاهة الأخلاقية والفكرية، والبيئة الطبيعية، تقدم وسيلة واسعة لتشكيل نظرة أخلاقية حديثة.

تداعيات على السياسة الأميركية

لا يمكن المغالاة في تقدير أهمية مساندة «التجديد الإسلامي» لمواجهة التطرف الديني وتعزيز العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب. والسؤال الأساسي يكمن في قدرة الولايات المتحدة على القيام بدور بدون تقويض حركة التجديد الناشئة. ويشير المتشككون إلى مشكلتين رئيسيتين أولاهما أن المبادرات القائمة على العقيدة لا يرجح أن تحظى بالدعم السياسي الأميركي لأنها تثير قضايا دستورية شائكة، والأخرى أن حكومة الولايات المتحدة غير موثوق بها في المنطقة. وأي دور أميركي صريح يمكن أن يقوّض برنامج المعتدلين ويؤثر في وضعهم. وهذه تشكل شواغل وجيهة في واقع الأمر.

غير أن الولايات المتحدة مشتركة بالفعل ضمنا في إصلاحات ذات توجهات دينية. فهناك برامج الوكالة الأميركية للمعونة الدولية وبرامج وزارة الخارجية الأميركية التي تهدف إلى تنقيح الكتب المدرسية، وتطوير التعليم الابتدائي والثانوي، وتمكين النساء، وإشراك الإسلاميين المعتدلين، وتحديث النظم القانونية، أو تشجيع الحوار بين الأديان، وهذه كلها تنطوي على قضايا معيارية، والانحياز لموقف معين في النزاعات الدينية.

وفيما يتعلق بمكانة الولايات المتحدة في المنطقة، يقدم التجديد الإسلامي فرصة عظيمة، وربما كانت الفرصة الواقعية الوحيدة لالتئام الجروح. فدعوة المسلمين إلى إصلاح مجتمعاتهم على أساس تقاليدهم الإنسانية وتراثهم الثقافي هي بالتأكيد أقل مثارا للجدل بالنسبة للولايات المتحدة من مساندة تغيير أنظمة الحكم، أو التعاون مع الأجهزة الأمنية المحلية، أو دفع الإصلاحات تحت شعار فكرة علمانية مجردة هي فكرة الديمقراطية الغربية.

إن الجهود المبذولة حاليا من خلال مختلف البرامج الحكومية والتي تنطوي على إصلاحات دينية ضمنية، تعتبر غير كافية وليس لها تأثير كبير، لأنها تفتقر إلى وضوح الغرض وإلى التنسيق. فهي لا تشرك المؤسسات الأميركية المستقلة، والوكالات الدولية، والمجتمع المدني المتعدد الجنسيات على نحو واف. وينقصها التزام صريح وجهد منسق لمخاطبة القاعدة المسلمة العريضة من خلال الجمعيات الخيرية المحلية الموثوق بها والجماعات المدنية والحركات الدينية المعتدلة. والواقع أن إشراك حركة التجديد الإسلامي سيعزز من الدور الأميركي والتأييد الدولي، والدعم الإسلامي لإصلاحات جديدة ذات وجهة تقدمية في البلدان الإسلامية. فلا يوجد خارج الإطار الإسلامي فرصة حقيقية لإصلاح جوهري تقدمي مستدام في العالم الإسلامي.

من المرجح أن تأتي الإصلاحات الديمقراطية في البلدان الإسلامية بأحزاب سياسية إسلامية إلى السلطة خلال العقد القادم. فقد ظهر «العمل السياسي الإسلامي» باعتباره الخيار الأكثر احتمالا بين قاعدة تضم مئات الملايين من البشر تمتد من المحيط الأطلسي إلى جنوب شرقي آسيا. وما زالت القيم والمعتقدات الدينية تغذي التفاعلات الاجتماعية على المستوى المحلي، إذ نرى أن المجموعات الاجتماعية النافذة في العالم الإسلامي، بما فيها الصفوة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تتمسك بهذه الرؤية، وأخذت العملية السياسية الرسمية في التحول من أجل احتضان «العمل السياسي الإسلامي». فقد أصبح دور الدين في السياسة واقعا فعليا في العالم الإسلامي.

ولكن ما هو صنف «العمل السياسي الإسلامي» الذي سينتصر؟ إن النسخة الراديكالية المتطرفة حققت بالتأكيد مكاسب خلال العقد الأخير، ولكن يجب ألا نستبعد شكلا إنسانيا حديثا للإسلام. ويمكن لسياسات الولايات المتحدة أن تساعد في ترجيح كفة الميزان.

أمامنا فرصة تاريخية لإحداث تغيير إيجابي في العالم الإسلامي ولقيام الولايات المتحدة بدور بناء في هذا السبيل. وتتمثل الاستراتيجية الأكثر واقعية واستدامة لأميركا اليوم في مساندة حركة تجديد إسلامية عريضة القاعدة يقوم بها المفكرون المسلمون المعتدلون لصالح المجتمعات الإسلامية بالذات. ولا يمكن إلا لحركة إسلامية حديثة وإصلاحية أن توفر الجاذبية المعيارية لتعبئة الأوساط الإسلامية العريضة ضد التطرف الديني، ومن أجل بروز نظام حكم حديث وخاضع للمساءلة، ومن أجل التوصل إلى تفاهم أفضل مع الغرب. والواقع أن تطور هذه الحركات في العالم الإسلامي يشكل أكبر مصدر يخشاه الإرهابيون ويقود إلى إضعافهم، ذلك أن حركة تجديد تتصدى لمشكلات العالم الإسلامي الكبرى باستعمال لغة مألوفة وإشارات تاريخية وقيم دينية، وتقدم بديلا مبشرا بالأمل لرسالة العنف وتدمير الذات الصادرة عن تنظيم القاعدة، هذه الحركة لن تقلل من شأن بن لادن وأتباعه فحسب، بل ستقلل أيضا من شأن العقيدة الجهادية السلفية ككل.

إن حلفاء أميركا الطبيعيين هم المفكرون المسلمون والعلماء وقادة المجتمع الذين قد يشككون في التفوق الأخلاقي «للعقلانية العلمانية»، ولكنهم على استعداد لمواجهة العنف والقمع واللاتسامح باسم الإسلام. ومن بين الشركاء المحتملين هناك الأحزاب الإسلامية المعتدلة في المنطقة والجمعيات الخيرية ذات البرامج الاجتماعية في المغرب ومصر واندونيسيا، والشبكات النسائية الإسلامية والأوساط الأدبية الدينية

فـي تركيـا، أو الجامعات الإسـلامية المرموقة كتلك القائمة في ماليزيا. أما الفاعلون الدينيون الآخرون فهم إما معارضون عقائديا لمشـروع التحديث، أو غير راغبين سياسـياً بتنفيذه. والمعروف أن السـلفيين، الذين يسـعون إلى قيام مجتمع مبني حصريا على أسـس القرآن والسـنة، يعترضون اعتراضا شـديدا على التحديث — وهذا المجتمع بالنسـبة لهم يتضمن العصر الإسـلامي الذهبي الذي كان قائما في القرن التاسـع. ويتضمـن السـلفيون جماعـات العنف مثل القاعدة وتوابعها والجماعـات التي لا تمارس العنف المرتبطة بالمـدارس والمذاهب والمبادئ التي ترفض الاجتهاد، وتدعو إلى العودة إلى إسلام أصلي بدون وسيط.

إن المدافعين عن الإسلام التقليدي، ومن بينهم علماء الدين الرسميين، والمؤسسات الدينية الحكومية وعمداء الجامعات الدينية المرموقة، مثل شـيخ الأزهر، ليسـوا معادين عموما للغرب. ولكنهم غالبا ما يتسـمون بضيق الأفق أو يعتمدون على حكومات اسـتبدادية لدرجة يتعذر عليهم معها أن يقدموا بديلا ذا مصداقية للهجمة السلفية. ويمكن للأحزاب الإسلامية الراديكالية — التي تتنافس على أصوات الناخبين مع الإسلاميين المعتدلين — يمكن أن يجتذبها التطرف العقائدي إذا شاركت في العملية السياسية.

وبالرغم من تزايد الجهود وتعدد الشبكات، فإن الفرص السانحة أمام التجديد الإسلامي عبر البلدان والمناطق ما زالت ضئيلة، إلا إذا تحالفت هذه الجهود والشبكات المتناثرة لتصبح حركة متماسكة بإمكانها أن تعبر بوضوح عن رؤية تحديثية مشتركة، وتقترح إصلاحات ملموسة لتحقيقها.

خلاصة

إن جهود الولايات المتحدة الحالية لمكافحة الإرهاب والنهوض بالتغيير الديمقراطي وتحسـين صورة أميركا في البلدان الإسـلامية هي جهود غير كافيـة، لأنهـا لا تولـي اهتماما للنقاش الديني الدائر في العالم الإسـلامي. ويمكـن أن تتصدى الولايات المتحدة لهذه التحديات باسـتعمال الرصيد المعياري الهائل، وإن كان حتى الآن مهملا، للتراث الإصلاحي الإسلامي بالتعاون مع شركاء مسلمين يتمتعون بالنفوذ والمصداقية. ومن الواضح أن الآليات والسياسات المحددة والأولويات البرنامجية لهذه المفاهيم يجب أن تطور وتحسن وتنسق لإحداث أقصى تأثير وتأمين نجاح اطرادي.

وينبغـي لواضعـي السياسـات أن يأخذوا بعين الاعتبار الاختلافات فيما بين الدول والمجتمعات الإسـلامية، بالإضافـة إلى الدرجات المتباينة للحساسية الدينية. فعلى سبيل المثال، ليس من الصواب جعل المملكة العربية السعودية حالة اختبار للإصلاحات الدينية في العالم الإسلامي أو التشديد على الأصل البشري للقرآن كنقطة بداية لمشروع التجديد الإسلامي. ومع ذلك، فإن مبادئ الإصلاحات المشروحة في هذا التقرير هي مبادئ واقعية وتقوم على أساس سوابق تاريخية. ولقد بدأ واضعو السياسات الأميركيون يدركون ليس فحسب أهمية إشراك الدول وجماعات المعارضـة، بل الإسـلام نفسـه. والواقع أنه مع زيـادة وضوح خطوط التصدع العقائدي، فإن العديد من الـوكالات الحكومية الأميركية بدأت ضمنا باتخاذ المواقف بمسـاندة الزعماء المسـلمين «المعتدلين» أو الجماعات أو الأحزاب السياسـية. وفي هذا الموقف، فإن وقوف الولايات المتحدة على الحياد لا يعد خيارا واقعيا.

توصيات

١. **يجب على الولايات المتحدة أن تساند إنشاء «مؤسسة للعالم الإسلامي» لتعزيز قيام مجتمعات وأنظمة سياسية سليمة وقوية ومنفتحة في البلدان الإسلامية.** ويمكن تشكيل مثل هذه المؤسسة على منوال المؤسسة الآسيوية وتمويلها بقانون من الكونجرس، ويكون تركيزها على التحديات الرئيسية المتداخلة التي تواجه المجتمعات الإسلامية بما فيها الإصلاحات الدينية. وليس من الضروري أن تكون مؤسسة العالم الإسلامي هيئة أميركية حصريا، إذ يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد التقليد الإسلامي الذي يعود تاريخه إلى عدة قرون وهو أسلوب «الوقف» الذي يستعمله الزعماء والدول والأثرياء لإعانة الجمعيات الخيرية والمدارس والجامعات. ويمكن «لمؤسسة العالم الإسلامي» هذه أن تستعين بالخبراء والمانحين والشركاء المحليين والدوليين. ومن شأنها أن تتعاون مع المشاركين الحكوميين وغير الحكوميين عبر

العالم الإسلامي لتنفيذ برنامجها. وباعتبارها منظمة مستقلة ولا تبغي الربح، فإن «مؤسسة العالم الإسلامي» ستحتفظ بمصداقيتها الفكرية وقدرتها على العمل كمحفل للقاءات وكصانع للسلام، بغض النظر عن التوترات الدولية أو السياسات الأميركية.

٢. **يجب أن تقدم الولايات المتحدة منحا خاصة للجامعات الأميركية بغية النهوض بأعمال وأفكار التحديث الإسلامي وترجمتها إلى سياسات ملموسة.** إن مفكري التحديث الإسلامي منتشرون في العالم وعندما يتلاقون — في مناسبات نادرة — فإن مناقشاتهم ومداولات اجتماعاتهم لا تترجم إلى سياسات إصلاح عملية. ومن الضروري بمكان إنشاء منتديات إقليمية يجتمع فيها مفكرو التحديث الإسلامي بانتظام للبت في الاختلافات السياسية والفلسفية والعقائدية، وتقرير قواسم مشتركة وأهداف مشتركة. ولا يكفي حشد دعاة التحديث لكي يعبروا عن أنفسهم. فمن المهم تحديد سياسات إصلاحية معينة تنشر على الشعوب والحكومات في العالم الإسلامي، وكذلك على المجتمع الدولي — بما في ذلك الدول الغربية والأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومحكمة العدل الدولية، والبنك الدولي.
وتقدم تقارير التنمية الإنسانية العربية نموذجا مفيدا للغاية. ويمكن لسلسلة مماثلة من التقارير التي تكشف بجلاء تراجع الثقافات والحضارات الإسلامية، يكتبها عدد من العلماء المسلمين المحترمين والمتنوعين والمتعاطفين، يمكن أن تجذب اهتمام العالم الإسلامي.

٣. **يجب أن تخاطب الولايات المتحدة الأحزاب الإسلامية على أسس معيارية.** فقد ظهرت الأحزاب الإسلامية في المنطقة برمتها، كفاعلين رئيسيين وكفائزين محتملين عند السماح لهم بالتنافس بدون قيود. ويطبق بعض هذه الأحزاب برامج محافظة ويعد بتطبيق الشريعة، بينما البعض الآخر أكثر تحررا وينادي ببرنامج اجتماعي حديث. ومع ذلك، فإن معظمها عملي، ولديها استعداد للتوصل إلى حل وسط بشأن الحد الذي يجب الذهاب إليه في تطبيق الشريعة الإسلامية. ويثير ذلك قضية كيفية دمج الإسلاميين في العملية الديمقراطية بدون تقويض روح الديمقراطية أو القواعد والإجراءات الرامية لإدامتها.
بعبارة أخرى، يبدو مبرر تنظيم انتخابات حرة للنهوض بالديمقراطية أمرا مشكوكا فيه إذا لجأ الفائزون المحتملون إلى تخريب القواعد والتدابير الديمقراطية. ومع ذلك، فإن الإفراط في فرض القيود الإجرائية والترتيبات المبرمة مسبقا يمكن أن تنزع رداء الشرعية عن العملية الديمقراطية. وحينما تقدم الحوافز للإسلاميين المعتدلين، فإن ذلك قد يدفع مؤيديهم المحافظين وشعبيتهم إلى التمرد. وهكذا، فإن القيود المؤسسية التي تحد من نفوذ الإسلاميين، أو الحوافز التي تتخذ شكل إجراءات تعاونية، قد تأتي في حقيقة الأمر بنتائج عكسية.
بدلا من الإكراه أو المناصرة، تعتبر استراتيجية «التخاطب المعياري» استراتيجية بناءة بدرجة أكبر. وهذا يعني أن النقاش مع الإسلاميين يجب أن يحدث حول قضايا جوهرية، مثل الحريات المدنية، وحرية العبادة، والاستقلال الذاتي الشخصي، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، والتعددية السياسية، وحدود سلطات الدولة، وغيرها من القضايا. فعلى سبيل المثال: كيف يمكن للالتزام الشفهي بالحقوق المدنية والسياسية الكاملة أن يمارس في العالم الحقيقي؟ وإذا تحفظ القادة الإسلاميون على أهمية «الحاكمية»، والتشديد على دور الحكام المنتخبين، فإن ذلك لا يضمن احترامهم للحقوق الديمقراطية الحديثة. ويمكن فرض القواعد والقيود المضادة للديمقراطية باسم أغلبية محافظة تؤمن بأن السلطة النهائية هي السلطة الإلهية. والواقع أن القادة الإسلاميين ليسوا واضحين بشأن من يمثلونهم. فبعض المبادئ الإسلامية قد تكون متوافقة مع القواعد الديمقراطية الحديثة، ولكن التحدي يتمثل في كيفية اختيار المسلمين لتطبيقها. وثمة إمكانية في نشوء تفسيرات مختلفة، وحتى متناقضة، للمبادئ الإسلامية، وفي غياب سلطة دينية مؤسسية مقبولة للجميع، فإن ذلك يقود إلى تقويض أسس الديمقراطية.

٤. **يجب أن تركز الولايات المتحدة بدرجة أكبر على الإصلاحات الاجتماعية والتعليمية والدينية الجوهرية، ويعد إجراء الانتخابات الوطنية أساسيا للسلطة التشريعية والتنفيذية الديمقراطية.** ولكن هذه الممارسة إذا جرّدت من القضايا الجوهرية فسوف ينتج عنها عملية رسمية سطحية يتلاعب بها الحكام شبه الاستبداديين والإسلاميين الراديكاليين. والجدير بالذكر أن الاهتمام بالقضايا المعيارية الجوهرية لا يستبعد الإصلاحات المؤسسية الحاسمة الأخرى. ذلك أن تطوير مجتمع مدني قوي، وقضاء مستقل، وحكومة تتسم بالشفافية، ومؤسسة عسكرية لا تتعاطى بالسياسة، وأجهزة أمنية تخضع للمساءلة، يعتبر مساويا في الأهمية لإنشاء ظروف مؤاتية للتمثيل الديمقراطي. وعلاوة على ذلك، فإن مزج الانتخابات المحددة مع الإصلاحات المؤسسية الجدية لتعزيز أداء الدولة ومساءلتها يمكن أن يبرر بسهولة وفقا لأعراف الخطاب الإسلامي. غير أن المهم بالمثل هو الحاجة إلى قيام حكومة الولايات المتحدة بتشجيع الإصلاحات الدينية، وذلك لتحديث المبادئ والتعاليم الدينية والمؤسسات والممارسات الدينية والفقه الديني. ويتمثل حجر الزاوية لهذه الإصلاحات في الجهد الرامي لتوسيع الحدود المفاهيمية وأسس الشريعة فيما وراء القرآن والسنة، أو ما يعتبره المسلمون الدعامة الجوهرية للإسلام. بعبارة أخرى، من المهم وضع سياسة مفادها أن الاجتهاد كان مصدرا رئيسيا لصياغة القانون الإسلامي. وهذه حجة مهمة في تبرير التطورات الحديثة في حقوق المرأة والحقوق المدنية وحقوق الإنسان، وقبول الاختلافات الثقافية والدينية على أسس إسلامية.

٥. **يجب على الولايات المتحدة أن تعيد تركيز وتنسيق برامج الدبلوماسية العامة والنهوض بالديمقراطية وبرامج المعونة لتعزيز الإصلاحات الدينية الإسلامية والتجديد الإسلامي.** ويجب أن تربط الدبلوماسية العامة بين القيم الأميركية والتقاليد الإنسانية الإسلامية. فالمسلمون يشعرون بالفخر تجاه تراثهم في العصر الذهبي للإسلام والذي يربطونه بالانفتاح والتسامح والإنجازات العلمية. فالتقاليد الإسلامية تتفق تماما مع القيم الأميركية، مثل التسامح وروح المبادرة الشخصية. وسوف يساعد التركيز على هذه الجوانب للإسلام والقيم الأميركية المماثلة على التقليل من شأن المتطرفين الإسلاميين.
يجب أن تتضمن مبادرات الديمقراطية الإصلاح الديني. فالمنظمات مثل المعهد الديمقراطي الوطني والمؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية يجب، إذا كان ذلك مسموحا لها، أن توسع من برامجها فيما وراء الانتخابات والأحزاب السياسية والبرلمانات. وليست هناك في شروط تكليفها ما يمنعها من مساندة التدريب على أسس حديثة للدارسين الدينيين والقضاة والأئمة، مع تقديم منح خاصة للنساء اللواتي يدرسن موضوعات دينية، وإعادة طبع ونشر كتابات علماء التحديث الإسلامي. ويجب أن تدعم الولايات المتحدة المجموعات المحلية التي تقود هذه الإصلاحات.

٦. **يجب أن تنظر الولايات المتحدة في مساندة الجمعيات الخيرية الإسلامية.** فلأن العديد من الشبكات الاجتماعية التي ترعاها الحكومات الإسلامية تتسم بالضعف أو هي غير موجودة، تقدم المنظمات الدينية العديد من الخدمات للمحتاجين، بما في ذلك العيادات الطبية، ومراكز رعاية الطفل، وجمعيات الإغاثة من الكوارث. والواقع أن الشكوك من ارتباط هذه الشبكات بالإرهاب هي في أغلب الأحوال شكوك خاطئة. فالمتطرفون الذين يسعون إلى تطبيق برنامج جهادي عالمي لا يلجأون إلى فتح «منافذ إطعام خيرية» محلية لكسب الناخبين. إنهم يتبعون استراتيجيات مختلفة. ويجب أن تعمل الوكالة الأميركية للمعونة الدولية مع الشبكات الاجتماعية الإسلامية، وأن تعطي دفعة للإسلام المعتدل من خلال تمويل الجمعيات الخيرية الصغيرة وبرامج تدريب الشباب والنساء.

هوامش

١. تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢، إنشاء الفرص للأجيال القادمة؛ ٢٠٠٣، بناء مجتمع المعرفة؛ ٢٠٠٤، الحرية والحكم الصالح (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٢. روكسان يوبن، العدو في المرآة: الأصولية الإسلامية وحدود العقلانية الغربية (مطبعة جامعة برنستون، ١٩٩٩).

٣. رونالد انغلهارت، «نظرة الرأي العام في الدول الإسلامية إلى العالم في منظور عالمي»، أبحاث الدراسة الإستقطاعية للقيم العالمية ٠٦-٠٢، ٢٠ مايو/أيار ٢٠٠٦ (مركز دراسة الديمقراطية، http://repositories.cdlib.org/csd/wvsrp/06-02).

٤. مثال إصلاح الديانة اليهودية مهم بوجه خاص بالنسبة للمسلمين الشتات في أوروبا وأمريكا. انظر مثلا دانا إيفان كابلان، محرر، The Cambridge Companion to American Judaism (نيويورك، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٥).

٥. انظر منى يعقوبيان، الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط، الجزء الثاني: المبادرات العربية، تقرير خاص، معهد السلام الأميركي، ٢٠٠٥.

٦. انظر، مثلا، عبد الحميد أبو سليمان، النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية: اتجاهات جديدة للمنهجية والفكر الإسلاميين (هرندون، فيرجينيا: المعهد الدولي للفكر الإسلامي،١٩٨٧).

٧. عبد السلام المغراوي، «أوجه غموض السيادة: المغرب، لاهاي ونزاع الصحراء الغربية»، سياسات البحر الأبيض المتوسط ٨، رقم ١ (ربيع ٢٠٠٣)، الصفحات ١١٣-١٢٦.

٨. مهناز أفخامي واريكا فريدل، المرأة المسلمة وسياسات المشاركة: تنفيذ برنامج بيجين (سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز،١٩٩٧).

٩. عبد الله النعيم، نحو إصلاح إسلامي: الحريات المدنية، وحقوق الإنسان والقانون الدولي (سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز،١٩٩٠).

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الشبكة (WWW.USIP.ORG) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع وصلات إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

مجلس الإدارة

• **ج. روبنسون وست** (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **ماريا أوتيرو** (نائبة رئيس)، رئيسة مؤسسة أكسيون العالمية، بوسطن، ماساتشوستس • **بتي ف. بومبرز**، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة إتصالات السلام، واشنطن العاصمة • **هوللي بوركهالتر**، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسنجر بروفسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **لوري س. فولتون**، مؤسسة وليامز وكونولي، واشنطن العاصمة • **تشارلز هورنر**، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة • **سيمور مارتن ليبست**، هيزل بروفسور للسياسة العامة، جامعة جورج مايسن • **مورا ل. ماكلين**، رئيسة معهد أفريقيا-أميركا، نيو يورك، ولاية نيو يورك • **باربارا سنيلينغ**، سيناتورة ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شلبورن، فيرمونت.

أعضاء شرفيون

• **فرانسيس ك. ويلسون**، سلاح مشاة البحرية الأميركية، رئيسة جامعة الدفاع الوطني • **باري ف. لوينكرون**، مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل • **بيتر و. رودمان**، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **ريتشارد ه. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

United States Institute of Peace
1200 17th Street NW
Washington, DC 20036
www.usip.org

Special Report 164
American Foreign Policy and Islamic Renewal